

Distr.: General  
15 August 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## الحق في التعليم

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان

٤/٨، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشور سينغ.

## تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧. وهو مخصص للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور الحق في التعليم. ويسلط التقرير الضوء على الواجبات الدولية وكذلك الالتزامات السياسية بشأن تعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ويتناول التقرير بالتحليل المعايير والقواعد الموضوعية عن طريق الصكوك الدولية، ويبرز أهمية اتخاذ إجراءات معيارية على الصعيد الوطني لتعظيم مساهمة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في تمكين الأشخاص وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

\* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100912 070912 12-46484 (A)



ويؤكد المقرر الخاص على الخصائص المحددة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بوصفهما حقاً من الحقوق، ويتناول بالتحليل الأطر الوطنية القانونية والسياساتية الآخذة في التطور. وهو يشدد على ضرورة كفاءة جودة ذلك النوع من التعليم والتدريب، ويؤكد المسؤوليات الواقعة على عاتق مختلف الأطراف المعنية المشاركة في تنفيذهما. ويبرز التقرير أيضاً أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في إطار خطة "توفير التعليم للجميع" وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ثم يخلص إلى مجموعة من التوصيات.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - مقدمة
٦	.....	ثانيا - أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
٨	.....	ثالثا - الالتزامات السياسية الدولية والإقليمية بتعزيز التعليم التقني والمهني
١٢	.....	رابعا - المعايير الدولية والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
١٧	.....	خامسا - الأطر الوطنية القانونية والسياساتية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
٢٤	.....	سادسا - نظم الجودة ونظم تقييم مؤهلات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
٢٦	.....	سابعا - الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
٢٨	.....	ثامنا - الشراكة بين القطاعين العام والخاص
٢٩	.....	تاسعا - التعاون المؤسسي مع المنشآت
٣٠	.....	عاشرا - التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وخطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥
٣٠	.....	حادي عشر - الاستنتاجات والتوصيات

## أولا - مقدمة

- ١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقراريّ مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧. وهو مخصص لموضوع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور الحق في التعليم.
- ٢ - ويُعرّف التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بأنه "جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن، بالإضافة إلى المعارف العامة، دراسة التكنولوجيات والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العملية والدرايات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية"<sup>(١)</sup>. ولأغراض هذا التقرير، يُقصد بمصطلح التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني "جوانب العملية التعليمية التي تتضمن، بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التكنولوجيات والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات والمواقف وضروب الفهم والمعارف المتسمة كلها بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهنة والأعمال في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية"<sup>(٢)</sup>، والتي "تنطبق على جميع أشكال ومستويات التعليم التقني والمهني الذي يقدم في المؤسسات التعليمية أو عن طريق برامج تعاونية تشترك في تنظيمها المؤسسات التعليمية مع هيئات صناعية أو زراعية أو تجارية أو أية هيئات أخرى ذات صلة بعالم العمل"<sup>(٣)</sup>. ويشدد المقرر الخاص كذلك على أن "التلمذة المهنية" تشكل هي الأخرى جزءاً هاماً من التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.
- ٣ - ويسلط التقرير الضوء على الواجبات الدولية وكذلك الالتزامات السياسية بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وهو يتناول بالتحليل المعايير والقواعد الموضوعية عن طريق الصكوك الدولية، ويبرز أهمية اتخاذ إجراءات معيارية على الصعيد الوطني لتعظيم مساهمة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في تمكين الأشخاص وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد المقرر الخاص على الخاصية المحددة لذلك النوع من التعليم والتدريب بوصفه حقاً من الحقوق، ويتناول بالتحليل الأطر الوطنية القانونية والسياساتية الآخذة في التطور بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وهو يشدد على ضرورة كفالة جودة ذلك التعليم والتدريب، ويؤكد المسؤوليات الواقعة على عاتق مختلف الأطراف المعنية المشاركة في تنفيذهما. ويُبرز التقرير أيضاً أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في إطار خطة توفير التعليم للجميع وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ثم يخلص إلى مجموعة من التوصيات.

(١) اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني (١٩٨٩)، المادة ١ (أ).

(٢) اليونسكو، التوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١)، المرفق، الفقرة ٢.

(٣) اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني، المادة ١ (ب).

٤ - وقام المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، فيما بعد تقديم تقريره السابق إلى الجمعية العامة (A/66/269)، بزيارتين قُطريتين لكازاخستان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وتونس في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد قدم تقريره عن زيارة كازاخستان مع تقريره المواضيعي السنوي (A/HRC/20/21) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته العشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وطبقاً للأولويات المحددة في تقريره الأولي (A/HRC/17/29)، كرس المقرر الخاص هذا التقرير المواضيعي السنوي للمعايير والقواعد المتعلقة بالجودة في مجال التعليم، آخذاً في الاعتبار التجارب الوطنية في هذا الصدد وآراء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المقرر الخاص المشاركة في عدد من المناسبات العامة المتعلقة بالتعليم، وداوم على التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ودأب المقرر الخاص على التأكيد على أهمية التعليم التقني والمهني فيما أدلى به من بيانات وتعليقات في مختلف المنتديات.

٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، شارك المقرر الخاص في مؤتمر القمة العالمي الأول للشعوب المنحدرة من أصل أفريقي، الذي جرى تنظيمه في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس في لا سيبا، هندوراس، في إطار قرار الجمعية العامة ١٦٩/٦٤ الذي أُعلِنَت فيه سنة ٢٠١١ السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شارك المقرر الخاص في المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان، الذي كُرس لموضوع الحق في التنمية. وفي ذلك الشهر نفسه، شارك في الحدث الخاص بإصدار المنشور المعنون "الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١، التركيز على التعليم الثانوي: التحدي الكبير المقبل"، الذي تولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تنظيمه في نيويورك.

٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، ألقى المقرر الخاص كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي المعني بـ "الشواغل الناشئة في القانون الدولي"، الذي نظّمته الجمعية الهندية للقانون الدولي في نيودلهي. وفي أثناء الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في حدث جانبي بعنوان "الحق في التعليم عن طريق التلمذة المهنية: تحدّي جديد؟"، قامت بتنظيمه مؤسسة Apprentissages sans Frontières. وفي أيار/مايو، شارك المقرر الخاص في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني المعقود في شنغهاي، الصين، الذي بحث سبل إحداث تحول في قطاع التعليم المهني والتقني حتى يصبح أكثر تلبية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

وفي أيار/مايو أيضا، ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الدولي الرابع للحوار على صعيد السياسات: التحديات التي يواجهها المعلمون في سبيل توفير التعليم للجميع، المعقود في نيودلهي. وفي حزيران/يونيه، ألقى المقرر الخاص الكلمة الرئيسية في منتدى اليونسكو الدولي المعني بالتعليم فيما بعد انتهاء النزاعات والمعنون ”تعلّم العيش معا“، الذي جرى تنظيمه في بيشكك، قيرغيزستان.

## ثانياً – أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٨ - من المفهوم عموماً أن المعارف والمهارات والكفاءات المكتسبة عن طريق التعليم هي الوسائل الأساسية لتمكين الأفراد وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتواتر التسليم بأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني أداتان مفيدتان في مواجهة تحديات البطالة والعمالة الناقصة، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وثمة أهمية رئيسية لضمان توافر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بالقدر الكافي وعلى النحو المناسب، وذلك لتلبية التطلعات والاحتياجات المتنوعة للأفراد والمجتمعات في عالم اليوم الذي تتسارع فيه ظاهرة العولمة. وفي هذا السياق، يتجلى تزايد الاهتمام بذلك النوع من التعليم والتدريب في جميع مناطق العالم، تقديراً لما ينطوي عليه من إمكانات الإسهام في تنمية قدرات الأفراد وتأهيلهم للحصول على عمل، فضلاً عن تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

٩ - ويُنظر إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على أنهما ”أحد أركان عملية التحول في ميدان التعليم والتدريب“<sup>(٥)</sup>، التي هي حقا عملية بالغة الأهمية، بالنظر إلى الشواغل المتزايدة بشأن معدلات البطالة الآخذة في الارتفاع، ولا سيما فيما بين الشباب المتعلم. ووفقاً لما أقر به البنك الدولي، فإن ”القوى الدينامية للاقتصاد القائم على المعرفة، وما يصاحبها من تغيرات في الأسواق، وتطورات في العلم والتكنولوجيا، وتزايد في ظاهري العولمة والتدويل، تستدعي إيجاد واجهة جديدة للمهارات والكفاءات“<sup>(٦)</sup>. وفي هذا السياق،

(٤) اعترِفَ بأهمية التعليم والتدريب والتعلُّم المتواصل من أجل التنمية الاجتماعية والحصول على عمل، في التوصية رقم ١٩٥ لمنظمة العمل الدولية بشأن تنمية الموارد البشرية: التعليم والتدريب والتعلُّم المتواصل (٢٠٠٤).

(٥) Q. Tang, “TVET for a Changing World: Global Developments, Local Resonance”, *Norrag News*, (٥) .No. 46, (2011), p. 14

(٦) Yoo Jeung Joy Nam, “Pre-Employment Skills Development Strategies in the OECD”, *Social Protection & Labor* (البنك الدولي، ٢٠٠٩)، الصفحة ٣ (من النص الإنكليزي)، الفقرة ١-١.

يجب تعزيز الاهتمام بتحديث مناهج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وبجودة التعليم المقدم<sup>(٧)</sup>.

١٠ - وتبين التجربة الدولية أن التكيف مع التنوع المتزايد لمجتمع الطلاب يستدعي توفير مسارات شتى للتعلّم، بما في ذلك المواضيع التقنية والمهنية<sup>(٨)</sup>. وثمة أهمية بالغة لاتباع نهج جديدة للتعليم والتدريب من أجل تلبية الطلب على المهارات الجديدة في مجتمع يتزايد اعتماده على المعارف والمهارات، ومن ثمّ يتعين على نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني أن تكون ملبية لواقع الطلب الذي يستلزم الارتقاء بالمهارات الحالية واكتساب مهارات جديدة، لما لذلك من أهمية في إيجاد فرص جديدة للعمالة. ويمكن أيضا لهذا النوع من التعليم والتدريب أن يحفز المهارات الإبداعية وأن يعزز الفنون. وما برحت الشواغل المتعلقة بالتدهور البيئي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تحفز على اتباع نهج جديدة في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني تولى الاهتمام لتعزيز المهارات التي يستلزمها "الاقتصاد الأخضر" الناشئ<sup>(٩)</sup>. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، شدد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا على أهمية دعم المؤسسات التعليمية لوضع برامج جديدة ومبتكرة، تشمل التدريب التقني والمهني والتعلّم مدى الحياة، وتكون موجهة نحو سدّ الفجوات في المهارات المطلوبة للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (A/CONF.216/L.1، الفقرة ٢٣٥).

١١ - وعلى النحو المبين تفصيلا أدناه، اعتمدت بلدان كثيرة قوانين وسياسات واستراتيجيات جديدة تسلم بالدور التمكيني الذي يؤديه التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في حياة الأفراد وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. "وقد أدى احتياج القرن الحادي والعشرين إلى مهارات جديدة لمواكبة أوجه التقدم في ميادين المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا إلى عودة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني إلى الاندراج في جدول

(٧) تناول المقرر الخاص مسألة الحاجة إلى وضع إطار معياري للجودة في ميدان التعليم في تقريره السابق المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/20/21).

(٨) انظر على سبيل المثال مبادرة هولندا لتنمية القدرات في ميدان التعليم العالي (NICHE)، الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (٢٠١٠).

(٩) اليونسكو، توافق آراء شنغهاي: توصيات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، "تحقيق التحول في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني: بناء المهارات من أجل العمل والحياة" (٢٠١٢).

الأعمال الدولي<sup>(١٠)</sup>، كما يتضح من تعدد المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي بهذا الشأن.

### ثالثاً - الالتزامات السياسية الدولية والإقليمية بتعزيز التعليم التقني والمهني

١٢ - على الصعيد الدولي، يشمل تعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني إنجاز برنامج توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء. وفي المنتدى العالمي للتعليم (٢٠٠٠)، أُقرُّ بأن الشباب والبالغين كثيراً ما يُحرمون من الحصول على المهارات والمعارف اللازمة للعمالة المرجحة. وثمة ارتباط وثيق بين تلبية "حاجات التعلم الأساسية"، كما حددها المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع (١٩٩٠) وأكدها برنامج توفير التعليم للجميع<sup>(١١)</sup>، والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ومن ثم، فإن تقرير الرصد العالمي المقبل بشأن توفير التعليم للجميع سيبحث على نحو أكثر استفاضة برنامج توفير التعليم للجميع فيما يتعلق بالشباب وتنمية المهارات.

١٣ - ويوفر إعلان الأمم المتحدة للألفية (٢٠٠٠) والأهداف الإنمائية للألفية المصاحبة له برنامجاً عالمياً للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، بوسائل من بينها تعزيز فرص الحصول على التعليم. والهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي، هو عامل تمكين للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. أما الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فهو هدف مهم بالنسبة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، مؤداه القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

١٤ - واعترفت الجمعية العامة بالدور المحوري للتعليم في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في سياق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠ (القرار ١/٦٥، الفقرة ٧١ (ج)). وكثيراً ما يُنظر إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على أنهما أداة قوية في مجالي الحد من الفقر وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية، حيث يزودان الأفراد بالمؤهلات والمهارات اللازمة لتمكينهم من المساهمة في مختلف قطاعات الاقتصاد. والتعليم والتدريب في المجالين التقني

(١٠) مبادرة هولندا لتنمية القدرات في ميدان التعليم العالي (NICHE)، الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (٢٠١٠)، الصفحة ٢ (من النص الإنكليزي).

(١١) يتمثل الهدف السادس لتوفير التعليم للجميع في "تحسين نوعية التعليم من جميع جوانبها وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين على صعيد التعلم نتائج ملموسة وقابلة للقياس، لا سيما في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الأساسية".

والمهني مناسبان للغاية للمساهمة في التنمية الوطنية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تنمية الموارد البشرية. وعندما تركز مناهج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على إيجاد "مُنشئين لفرص العمل" (أي عاملين لحساب أنفسهم) وليس على إيجاد "باحثين عن عمل"، يمكن خفض البطالة في البلدان النامية، وبالتالي تمكين هذه البلدان من الاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٢)</sup>.

١٥ - وأكد عدد من الاجتماعات الدولية الأخرى التي عقدت مؤخرا أيضا على أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في الوقت الراهن. وأقرّ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١ بأنه "ينبغي أن يساهم التعليم والتدريب في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل عن طريق تطوير المهارات المطلوبة، تمشيا مع متطلبات سوق العمل والاحتياجات الإنمائية للبلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تعزيز التنمية المستدامة"<sup>(١٣)</sup>، وشدد الإعلان أيضا على أهمية "تشجيع توفير وتعميم تنمية المهارات والتدريب في المدارس التقنية والتكنولوجية والمهنية، مع مراعاة احتياجات التنمية الوطنية والمحلية، وبالتعاون مع الجهات الاقتصادية المعنية"<sup>(١٤)</sup>.

١٦ - وطُرحت مؤخرا اتجاهات جديدة بشأن المشهد المتغير للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني "إحداث تحول في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني: بناء المهارات من أجل العمل والحياة"، الذي نظّمته اليونسكو واستضافته حكومة الصين في شنغهاي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. وتقدم الوثيقة الختامية<sup>(١٥)</sup> لهذا المؤتمر إرشادات جديدة للدول بشأن إحداث تحول في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل الاقتصادات والمجتمعات الخضراء في ضوء تغير المناخ، وارتفاع معدلات البطالة وازدياد التفاوتات على الصعيد العالمي. وتقر الوثيقة أيضا بأهمية تكييف برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لتواكب سرعة التغير في احتياجات سوق العمل والاقتصادات والمجتمعات؛ وإدماج

(١٢) مبادرة هولندا لتنمية القدرات في ميدان التعليم العالي (NICHE)، الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (٢٠١٢)، الصفحة ٣ (من النص الإنكليزي).

(١٣) E/2011/L.28، الفقرة ٩ (أ).

(١٤) E/2011/L.28، الفقرة ٩ (ز).

(١٥) اليونسكو، توافق آراء شنغهاي: توصيات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني إحداث تحول في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني: بناء المهارات من أجل العمل والحياة (٢٠١٢).

انظر <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/pdf/outcomesdocumentFinalwithlogo.pdf>

برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ ووضع آليات لتعزيز إشراك الجهات المعنية في تخطيط هذه البرامج وتنفيذها.

١٧ - وقد انبثقت من اليونسكو مبادرة استراتيجية عالمية بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، عندما اعتمدت في عام ٢٠٠٩ استراتيجية مدتها خمس سنوات لهذا القطاع<sup>(١٦)</sup>. ونتيجة لذلك، ركز عمل اليونسكو في هذا الميدان على إسداء المشورة في مرحلة وضع السياسات وتنمية القدرات ذات الصلة وتحلية مفهوم تنمية المهارات وتحسين الرصد. وعلاوة على ذلك، تشاركت اليونسكو في ذلك العام نفسه مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية والمؤسسة الأوروبية للتدريب ومصرف التنمية الآسيوي لإنشاء الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بهدف تنسيق الأنشطة في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وبخاصة في البلدان النامية.

١٨ - وهناك إقرار على الصعيد الإقليمي أيضا بأهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني؛ فهما، على سبيل المثال، يُعتبران قضية رئيسية في المنطقة الأفريقية<sup>(١٧)</sup>. وتؤكد استراتيجية تنشيط التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أفريقيا، التي عرضت في مؤتمر وزراء التعليم في بلدان الاتحاد الأفريقي المعقود في عام ٢٠٠٧، على الحاجة إلى تحديث ومواءمة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أفريقيا من أجل "تحويله إلى نشاط رئيسي لتنمية الشباب الأفريقي وتوظيف الشباب وبناء القدرات البشرية في أفريقيا"<sup>(١٨)</sup>. ودعا أيضا مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود بشأن موضوع "التعجيل بتمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة" في عام ٢٠١١ إلى التعجيل باستخدام تنمية المهارات التقنية والمهنية في تمكين الشباب والتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة<sup>(١٩)</sup>. أما في غرب أفريقيا، فإن التلمذة المهنية التقليدية تعتبر عموما المصدر الأكبر لتوفير فرص اكتساب المهارات المؤهلة للعمل في القطاع غير النظامي.

(١٦) اليونسكو، القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته ١٨١ المعقودة في ٢٠٠٩. انظر أيضا، K. King, "A Technical and Vocational Education and Training Strategy for UNESCO", (2009).

(١٧) كان موضوع "تعزيز المعارف والمهارات والمؤهلات الضرورية للتنمية المستدامة في أفريقيا" هو الزخم الرئيسي للاجتماع الذي يعقد كل ثلاث سنوات لرابطه تطوير التعليم في أفريقيا (واغادوغو، شباط/فبراير ٢٠١٢).

(١٨) اجتماع مكتب مؤتمر وزراء التعليم في بلدان الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، ٢٠٠٧).

(١٩) الاتحاد الأفريقي، المقررات المتخذة أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابع عشر، ٢٠١١ (الصفحة ٢).

١٩ - وفي المنطقة العربية، يُفاد بأن توافر العمال الشباب الحائزين للمهارات المناسبة هو السبب وراء البطالة السائدة بين الشباب، وخصوصاً الشباب المتعلم<sup>(٢٠)</sup>. وتناول اجتماع الخبراء الإقليمي للدول العربية الذي نظم في مسقط، عمان، في آذار/مارس ٢٠١٢، استشرافاً للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، المذكور أعلاه، التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية في العقد المقبل من حيث خلق فرص العمل اللازمة لملايين الأشخاص الداخلين إلى سوق العمل، وضمان امتلاك الباحثين عن عمل للمؤهلات والمهارات والكفاءات المناسبة، التي يُفتقر إليها في الوقت الراهن.

٢٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي يوجد بها ما يقرب من ثلثي البالغين الأميين (٦٥ في المائة) في العالم و ٤٠ في المائة من الذين ما زالوا خارج نطاق التعليم المدرسي، لا تزال توجد تحديات هائلة من حيث جودة التعليم والمهارات، ولا سيما المهارات المهنية، اللازمة للنمو في مجتمع اليوم. وفي اجتماع إقليمي لليونسكو بشأن توفير التعليم للجميع والخطة العالمية للتنمية التعليمية لما بعد عام ٢٠١٥، نُظّم في أيار/مايو ٢٠١٢ في بانكوك، شدد الخبراء على الأهمية الرئيسية لاتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان من أجل تجهيز الشباب بالمهارات اللازمة في عالم اليوم، بما يعترضه من تغير.

٢١ - وتبحث منطقة أمريكا اللاتينية هي الأخرى عن طرق مبتكرة لتسخير إمكانيات التعليم التقني والمهني. ووفقاً لتقييم تم إجراؤه بشأن الاتجاهات المرصودة مؤخراً في ميدان التعليم التقني في المنطقة، فإن "أحد التحديات الكبرى التي تواجه التدريب المهني وإحداث تحول في مجال التعليم في المنطقة، مع تلبية مطالب سوق العمل والتنمية المحلية والوطنية، هو تنظيم دوائر للتعليم والتدريب تفتح أمام الشباب مسارات الحصول على فرص العمل. وهناك اتفاق على نطاق واسع في المنطقة على دور التعليم الثانوي في تطوير الكفاءات والمعارف العامة والمستعرضة"<sup>(٢١)</sup>.

٢٢ - ويقر إعلان مونتيفغو باي، المعتمد في مؤتمر منطقة البحر الكاريبي بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني المعقود في آذار/مارس ٢٠١٢، بالنتائج العميقة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في القرن الحادي والعشرين في ظل اقتصادات ومجتمعات مغايرة تماماً تقوم على المعرفة ويمثل فيها هذا النوع من التعليم والتدريب جزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم مدى الحياة. ويتضمن الإعلان مجموعة من التوصيات للمساعدة في تسخير قوى

(٢٠) البرنامج الإقليمي العربي لتحسين نوعية التعليم، مذكرة مفاهيمية (اليونسكو، بيروت، ٢٠١١).

(٢١) C. Jacinto (ed.) Recent trends in technical education in Latin America, UNESCO International Institute for Educational Planning (Paris, 2010), (pp. 21 and 16).

وإمكانات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل بناء مستقبل مستدام للجميع في منطقة البحر الكاريبي، والحفاظ على هذا المستقبل<sup>(٢٢)</sup>.

٢٣ - وفي حين أن مجموعة متنوعة من المبادرات المتخذة والإعلانات المعتمدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، من قبيل المذكورة أعلاه، تعكس التزامات هامة من جانب الحكومات، فإن المعاهدات الدولية هي التي تشكل القوام المعياري لسياسات وبرامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، والإطار القانوني لتعزيز الإجراءات المعيارية على الصعيد الوطني بما يتماشى مع التزامات الدول.

## رابعاً - المعايير الدولية والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

### ألف - المعايير الدولية لحقوق الإنسان

٢٤ - إن التزامات الدول فيما يتعلق بتوفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بوصفه جزءاً من الحق في التعليم هي التزامات مقررّة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وطبقاً لقانون حقوق الإنسان، فإن التعليم التقني والمهني يشكل في واقع الأمر "عنصراً أصيلاً من عناصر جميع مراحل التعليم"<sup>(٢٣)</sup>. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادة ٢٦ منه، على أن "يكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليم العالي متاحاً على قدم المساواة للجميع تبعاً لكفاءتهم". وهذا النص يفترض ضمناً وجود صلات بين التعليم التقني والمهني والتعليم العالي.

٢٥ - ويقرر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بوصفه جزءاً من الحق في التعليم والحق في العمل. وقد أشارت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ١٣ بشأن الحق في التعليم، إلى أنه في حين أن المادة ١٣ (٢) (ب)<sup>(٢٤)</sup> من العهد الدولي تتعرض للتعليم التقني والمهني بوصفه جزءاً من التعليم الثانوي، فإن الفقرة ٢ من المادة ٦ تؤكد أن التعليم التقني والمهني له دور أوسع نطاقاً، حيث إنه يساعد على "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو مطرد وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة". ونظراً للطبيعة التمكينية للتعليم

(٢٢) جامعة جزر الهند الغربية/اليونسكو، إعلان مونتيفو باي بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في منطقة البحر الكاريبي (٢٠١٢)، الديباجة، الفقرة '٨'.

(٢٣) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩)، الفقرة ١٥.

(٢٤) "تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة، ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمحانية التعليم".

ودوره في الإعداد لعالم العمل، فإن الحق في التعليم والحق في العمل مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم.

٢٦ - وترى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يشمل الجوانب التالية: (أ) تمكين الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات التي تساهم في تحقيق نموهم الشخصي واعتمادهم على أنفسهم وصلاحياتهم للتوظيف، وتعزز إنتاجية أسرهم ومجتمعاتهم، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الطرف، و (ب) مراعاة الخلفية التعليمية والثقافية والاجتماعية للفئات المعنية؛ والمهارات والمعارف ومستويات التأهيل اللازمة في مختلف قطاعات الاقتصاد؛ والصحة والسلامة والرفاه في المجال المهني؛ و (ج) إتاحة تجديد التدريب للكبار الذين تقادمت معارفهم ومهاراتهم بسبب التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتغيرات في مجال العمل وغير ذلك من التغيرات؛ و (د) الاشتغال على برامج تعطي الطلبة، وبخاصة الطلبة من البلدان النامية، فرصة الحصول على التعليم التقني والمهني في دول أخرى، من أجل نقل وتكييف التكنولوجيا على النحو المناسب؛ و (هـ) الاشتغال، في سياق أحكام العهد المتعلقة بعدم التمييز وبالمساواة، على برامج تشجع التعليم التقني والمهني للنساء، والفتيات، والشباب غير المتحقين بالتعليم المدرسي، والشباب العاطلين عن العمل، وأبناء العمال المهاجرين، واللاجئين، والمعوقين، وغيرهم من الفئات المحرومة<sup>(٢٥)</sup>.

٢٧ - وهناك معاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان تؤكد كذلك على الالتزام بتعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وتوجد التزامات على عاتق الدول توجب عليها تعزيز تكافؤ الفرص المتاحة للنساء والرجال في مجالات التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة طبقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووفقاً لما بينته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإن توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني استناداً إلى حقوق الإنسان يعني أيضاً أنه ينبغي في سياق معالجة التمييز الضمني بسبب المفاهيم التقليدية التي عفا عليها الزمن لأدوار الجنسين، تشجيع النساء والفتيات على اختيار المجالات غير التقليدية للتعليم والحياة المهنية، من قبيل التعليم والتدريب المكثفين في المجالين التقني والمهني، وذلك في الميادين التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً. وهذا يمكن أن يساهم في إزالة الحواجز وتسهيل إعادة الإدماج المهني للفتيات اللائي انقطعن عن الدراسة<sup>(٢٦)</sup>. ويقع على

(٢٥) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩)، الفقرة ١٦.

(٢٦) CEDAW/C/ETH/CO/6-7 و CEDAW/C/DJI/CO/1-3 (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠١١).

عائق الدول التزام بصوغ سياسات تهدف إلى تعزيز حصول الفتيات والنساء على فرص التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني<sup>(٢٧)</sup>، وذلك باتخاذ تدابير استباقية، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، لتشجيع مشاركتهن وتيسيرها، والإسهام في القضاء على التمييز<sup>(٢٨)</sup>.

٢٨ - وتنص اتفاقية حقوق الطفل، في المادة ٢٨ (ب) منها على "تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، بما في ذلك التعليم العام والتعليم المهني". وأكدت لجنة حقوق الطفل أهمية توفير التدريب المهني في نهاية مرحلة التعليم الإلزامي في سن الثانية عشرة<sup>(٢٩)</sup>. وأكدت اللجنة أيضا على ضرورة كفالة توافر فرص التدريب المهني لجميع الأطفال والمراهقين<sup>(٣٠)</sup>، البنين والبنات على قدم المساواة، مع إيلاء الأولوية للأطفال المنتمين إلى الفئات الضعيفة والأطفال الذين انقطعوا عن التعليم<sup>(٣١)</sup> (الابتدائي أو الثانوي)<sup>(٣٢)</sup>. وركزت اللجنة على الأطفال الذين "يتركون الدراسة دون الحصول على شهادات، وتمكينهم من اكتساب الكفاءات والمهارات اللازمة لتحسين فرص حصولهم على عمل"<sup>(٣٣)</sup>.

## باء - القواعد الأخرى المتفق عليها دوليا

٢٩ - هناك صكوك دولية أخرى تضع إطارا أكثر تفصيلا لتوفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ومسؤولية الدول في هذا الصدد. وقد ذكر سابقا أن اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني تضع إطارا معياريا للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ويعترف أيضا بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بوصفهما حقا من حقوق في عدد من الصكوك التي اعتمدها منظمة العمل الدولية، أكثرها أهمية في هذا الصدد هو التوصية رقم ١٩٥ بشأن تنمية الموارد البشرية (٢٠٠٤). وعن طريق صكوك شتى لمنظمة العمل

(٢٧) CEDAW/LKA/CO/7. (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠١١).

(٢٨) CEDAW/C/ZMB/CO/5-6 و CEDAW/C/ETH/CO/6-7 (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠١١).

(٢٩) CRC/C/AGO/CO/2-4 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٠).

(٣٠) CRC/C/PRY/CO/3 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٠).

(٣١) CRC/C/BHR/CO/2-3 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١١)، CRC/C/MNE/CO/1 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٠)، CRC/C/CMR/CO/2 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٠)، CRC/C/NGA/CO/3-4 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١١).

(٣٢) CRC/C/NER/CO/2 و CRC/C/COD/CO/2 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠٠٩).

(٣٣) CRC/C/ARG/CO/3-4 (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٠).

الدولية، يرتبط إعمال الحق في التعليم للجميع ارتباطا مباشرا بتوفير العمالة والعمل اللائق، والتنمية الاجتماعية<sup>(٣٤)</sup>.

٣٠ - ويمكن التعرف على عدد من السمات الرئيسية عن طريق الصكوك الدولية المذكورة أعلاه، ويرد بيانها في الفقرات من ٣١ إلى ٣٥ أدناه.

٣١ - وتؤكد اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني تأكيدا واضحا على أن التعليم التقني والمهني يشكل عنصرا أصيلا من عناصر مراحل التعليم كلها. ويتراوح التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من التعليم بالمدارس الإعدادية والثانوية إلى التعليم التالي للمرحلة الثانوية، ويمتد إلى مرحلة التعليم الثالثة. وهو منتشر أيضا عبر القطاعات التعليمية (التلمذة الصناعية النظامية أو المدرسية، وغير النظامية أو المؤسسية، واللائحية أو التقليدية). وتشدد توصية اليونسكو المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني، في الفقرة ٢ (أ) منها، على التعليم التقني والمهني بوصفه: "جزء لا يتجزأ من التعليم العام".

٣٢ - وتشدد المادة ٢ من اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص وإيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة. وتنص الفقرتان ٣ و ٤ من المادة ٢ على أن "تعمل الدول على كفالة الحق في الالتحاق بالتعليم التقني والمهني على قدم المساواة وعلى كفالة تكافؤ فرص الدراسة طوال العملية التعليمية"، وعلى أن "تولي الدول الاهتمام للاحتياجات الخاصة لذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأقل حظا وتتخذ التدابير الملائمة لتمكين هذه الفئات من الانتفاع بالتعليم التقني والمهني". وبالمثل، فإن المادة ٥ (ح) من توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٥ بشأن تنمية الموارد البشرية: التعليم والتدريب والتعلم المتواصل (٢٠٠٤)، تقرر مسؤولية الدول عن تعزيز "فرص الحصول على التعليم والتدريب والتعلم المتواصل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة المحددة على المستوى الوطني، مثل الشباب وذوي المهارات المتدنية والمعوقين والمهاجرين والعمال كبار السن والسكان الأصليين وفئات الأقليات العرقية والمستبعدين اجتماعيا، وللعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي الاقتصاد غير النظامي وفي القطاع الريفي، وللعاملين لحساب أنفسهم.

٣٣ - ويعترف أيضا اعترافا تاما بأهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بالنسبة لعملية التعلم مدى الحياة. ووفقا للفقرة ٢ (ج) من توصية اليونسكو المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني، ينبغي فهم التعليم التقني على أنه "وجه من أوجه التعلم مدى الحياة والإعداد للمواطنة المسؤولة". وتنص التوصية كذلك، في الفقرة ٦ منها، على أن التعليم التقني والمهني

(٣٤) منظمة العمل الدولية، المسح العام بشأن الصكوك المتعلقة بالعمالة، (جنيف، ٢٠١٠)، الفقرة ١١١.

”ينبغي أن يكون عنصرا من عناصر نظام للتعليم مدى الحياة يتلاءم مع احتياجات كل بلد على حدة ومع التطور التكنولوجي على الصعيد العالمي“. وبالمثل، تنص توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٥، في الفقرة ٣ (أ) منها، على أنه ينبغي للدول أن ”تسهل التعلم المتواصل والصلاحيحة للتوظيف بوصف ذلك جزءا من مجموعة تدابير في مجال السياسة العامة تهدف إلى خلق وظائف لائقة، فضلا عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة“. ووفقا للمادة ٤ (ب) من التوصية، ”ينبغي أن يقوم تحقيق التعليم المتواصل على التزام صريح: من جانب الحكومات بالاستثمار وإيجاد الظروف المؤاتية لتعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات؛ ومن جانب المنشآت في مجال تدريب موظفيها؛ ومن جانب الأفراد في مجال تطوير كفاءاتهم ومساراتهم المهنية“.

٣٤ - واستنادا إلى الخبرة وتحليل الأثر، قد تحتاج الصكوك إلى المراجعة والتعديل في نهاية المطاف لمواكبة المتطلبات المتغيرة للإطار المعياري للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وقد استشرف ذلك في توصية اليونسكو المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١)، التي تنص، في الفقرة ١٠٠ منها، على أنه ”ينبغي أن تخضع المعايير والقواعد الموصى بها دوليا لتقييم مستمر عن طريق البحث المتواصل في فعالية تطبيقها في كل بلد ورصد فعالية ذلك التطبيق“. أما وثيقة توافق آراء شنغهاي، وهي الوثيقة الختامية الصادرة مؤخرا عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، فقد اقترحت النظر في ”جدوى اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني (١٩٨٩) وتوصية اليونسكو المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١) ومدى رواجها، تمهيدا لإمكانية صوغ صكوك معيارية جديدة أو منقحة تلائم العالم المتغير“.

٣٥ - وبينما تعترف الصكوك الدولية بتنوع النظم التعليمية، وضرورة تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، فإنها تستشرف الحاجة إلى مواصلة تطوير الأطر المعيارية لتوجيه العمل في هذا الصدد. وتنص اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني في ديباجتها على أن من المستصوب ”وضع مبادئ توجيهية موحدة في مجال التعليم التقني والمهني“ بالنظر إلى تماثل الأهداف المتوخاة والمشاكل الناشئة في كثير من البلدان<sup>(٣٥)</sup>. وبالمثل، تتضمن توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٥، في الفقرة ٥ (أ) منها، تشجيع الدول على أن ”تحدد، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين، استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب، وأن تضع إطارا إرشاديا لسياسات

(٣٥) عندما اعتمدت المعايير المتضمنة في اتفاقية منظمة العمل الدولية، كانت تعتبر ”معايير رائدة“ بشأن مساهمة التوجيه والتدريب المهنيين (منظمة العمل الدولية، المسح العام بشأن الصكوك المتعلقة بالعمالة (جنيف، ٢٠١٠) الفقرة ١١٠.

التدريب على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والقطاعي وعلى مستوى المنشأة". ويمكن لهذه الأطر الإرشادية، مدعومة بحماية القوانين والسياسات الوطنية، أن تثرى الأطر المعيارية الوطنية.

## خامسا - الأطر الوطنية القانونية والسياساتية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٣٦ - تحدد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان للدول الموافقة عليها التزامات يتعين عليها أن تدرجها في النظام القانوني الداخلي. وتتعهد الدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني بتطبيق الاتفاقية "وفقا للأحكام الدستورية والتشريعات السارية في كل دولة متعاقدة" (المادة ١، الفقرة (ج))<sup>(٣٦)</sup>. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢ من الاتفاقية على أن "يتحدد الإطار العام لتطوير التعليم التقني والمهني في كل دولة متعاقدة بموجب تشريعات أو أية تدابير أخرى ملائمة". وتبين القوانين والأنظمة الوطنية، من قبيل المذكورة في هذا الفرع، أهمية صوغ الإطار القانوني اللازم للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لضمان إتاحتها تدريجيا للجميع.

٣٧ - وتوجد مجموعة متنوعة من الصكوك والاستراتيجيات بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، أهمها حاليا توصية اليونسكو المعدلة بشأن التعليم التقني والمهني (٢٠٠١). وقد قرر المؤتمر العام، في سياق القرار ذي الصلة، أنه لدى تطوير وتحسين التعليم التقني والمهني، تقوم الدول الأعضاء "باتخاذ جميع الإجراءات التشريعية أو غيرها من التدابير اللازمة لوضع المبادئ المنصوص عليها في هذه التوصية موضع التنفيذ في أراضيها". وبالنسبة للاستراتيجيات، يمكن الإشارة إلى استراتيجية تنشيط التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أفريقيا (٢٠٠٧)، التي تسلم بأن الإصلاحات الرئيسية تتعلق بإنشاء هيئات وطنية للتدريب، وسن القوانين اللازمة لتعزيز البرامج الوطنية للتدريب المهني.

## ألف - الأطر القانونية الوطنية

٣٨ - يمكن النهوض بمكانة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني عندما يتوافران بصفتهما حقا دستوريا. فعلى سبيل المثال، ينص دستور المغرب (بصيغته المعدلة في

(٣٦) تنص الفقرة ١ من المادة ٢ على أن الدول المتعاقدة اتفقت "على أن ترسم سياسات وتحدد استراتيجيات، وأن تنفذ، وفقا لاحتياجاتها ومواردها، برامج ومناهج دراسية للتعليم التقني والمهني مخصصة للشباب والكبار، في إطار نظمها التعليمية، بغية تمكينهم من اكتساب المعارف والدراسة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللازدهار الشخصي والثقافي للفرد في مجتمعه".

عام ٢٠١١) على الحق في الحصول على تعليم عصري ذي جودة وفي التكوين المهني من أجل تلبية متطلبات السوق (الفصل ٣١).

٣٩ - ولا بد من تعزيز أسس التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في القوانين والسياسات الوطنية. وتشهد الأطر القانونية الوطنية التي وضعت في العديد من البلدان على الأهمية التي تعطى لهذا المجال.

٤٠ - ففي أستراليا، يشتمل نظام التلمذة المهنية على عقد قانوني بين صاحب العمل والمتدرب، ويقدم مزيجاً من التدريب داخل إطار مدرسي والتدريب في مكان العمل.

٤١ - وفي النمسا، ينظم تدريب التلمذة المهنية/التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في إطار نظام تعليمي مزدوج، ينظمه قانون التدريب المهني<sup>(٣٧)</sup>، الذي ينص على تكملة التدريب الذي يتلقاه المتدربون من الشركة بقضاء فترة إلزامية في المدارس المهنية للمتدربين<sup>(٣٨)</sup>. وينشئ قانون التدريب المهني النمساوي أيضاً نظم تدريب مشتركة تستهدف الشركات المتخصصة الراغبة في تدريب متدربين<sup>(٣٩)</sup>.

٤٢ - وفي ألمانيا، يضع قانون التعليم والتدريب المهنيين (٢٠٠٥) الإطار الخاص بالتدريب المهني<sup>(٤٠)</sup>. وينظم هذا القانون نظام التدريب المهني ويقرر مسؤوليات مختلفة للدولة، ونقابات العمال، والرابطات، وغرف التجارة، والصناعة. وكما هو الحال في سويسرا والنمسا، يعتبر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني نظاماً مزدوجاً في ألمانيا، حيث يجري التدريب المهني في مكانين للتعليم - الشركات والمدارس المهنية، وفقاً للأنظمة القانونية وفي إطار الاتفاق بين المنشآت<sup>(٤١)</sup>.

٤٣ - وفي جمهورية كوريا، تضطلع الدولة إلى حد كبير بصوغ وإدارة منظومة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وإن كانت توجد قوانين وأنظمة متنوعة تنص على

(٣٧) انظر: [www.en.bmwfj.gv.at/Vocationaltraining/Apprenticeshipsandvocationaltraining/Seiten/default.aspx](http://www.en.bmwfj.gv.at/Vocationaltraining/Apprenticeshipsandvocationaltraining/Seiten/default.aspx).

(٣٨) انظر: [www.bmukk.gv.at/enfr/school/secon/app.xml](http://www.bmukk.gv.at/enfr/school/secon/app.xml).

(٣٩) Yoo Jeung Joy Nam, Pre-Employment Skills Development Strategies in the OECD, *Social Protection & Labor* (World Bank, 2009) p. 48.

(٤٠) تشمل التشريعات الهامة الأخرى النظام الخاص بالصناعات الحرفية؛ والنظام الخاص بكفاءة المدربين؛ وقانون السلامة في العمل للعمال الشباب وقانون تشكيل مجالس العمل؛ وقانون تقديم المعونة للتدريب الإضافي من أجل التقدم المهني؛ وقانون الدورات الدراسية الخاصة بالتعلم من بعد.

(٤١) U. Hippach-Schneider, M. Krause and C. Woll, "Vocational education and training in Germany: Short description", *Cedefop Panorama Series*; NO. 138, (2007), pp. 25 ff.

التدريب الصناعي. ويشكل قانون النهوض بالتعليم الصناعي، وقانون تعزيز التعليم والتدريب المهنيين، والقانون الإطاري الخاص بالمؤهلات الأساس القانوني لتشكيل التعليم المهني وإدارته<sup>(٤٢)</sup>. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استعاضت الحكومة عن مصطلح المدارس الثانوية المهنية بمصطلح المدارس الثانوية الفنية، ويسرت بالتالي التحاق خريجي المدارس الثانوية الفنية بالكليات والجامعات<sup>(٤٣)</sup>. وفي هذا السياق، تعمل المدارس الثانوية الفنية - الخاصة منها والعامة - وفقا لقواعد متماثلة.

٤٤ - وفي الصين، يوفر كل من قانون التعليم المهني لعام ١٩٩٦ وقرار مجلس الدولة لعام ٢٠٠٢ بشأن التشجيع القوي لإصلاح وتطوير التعليم والتدريب المهنيين الأساس الذي يقوم عليه نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وفي المؤتمر الوطني المعني بالتعليم والتدريب المهنيين لعام ٢٠٠٥، أصدر مجلس الدولة القرار المتعلق بتسريع نمو التعليم والتدريب المهنيين ليكون مبدأ توجيهيا لتطوير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني خلال الفترة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)<sup>(٤٤)</sup>. وبعد إتمام التعليم الإلزامي، يتحدد على أساس امتحان وطني مسار التعليم: إما إلى التعليم المهني وإما إلى التعليم العام، حيث يوجّه إلى المسار العام أصحاب النتائج الأفضل نسبيا. وأفيدَ في عام ٢٠١٠ بأن المسار المهني يضم أكثر من ٢٠ مليون طالب<sup>(٤٥)</sup>.

٤٥ - وفي فييت نام، استُحدث بصدور قانون التدريب المهني لعام ٢٠٠٦ هيكل جديد للتأهيل مكون من ثلاثة مستويات: (أ) المستوى الابتدائي المهني الذي يتاح في مراكز التدريب المهني؛ و (ب) المستوى الثانوي المهني الذي يقدم في المدارس المهنية الثانوية؛ و (ج) مستوى الشهادة المهنية في الكليات المهنية<sup>(٤٦)</sup>.

٤٦ - وفي البرازيل، ونتيجة لعدد من المبادرات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيدي الولايات والبلديات، اتسعت بسرعة فرص التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على

(٤٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Learning for Job: OECD Reviews of Vocational Education and Training، جمهورية كوريا، (أيار/مايو ٢٠٠٩)، الصفحة ١١ (من النص الإنكليزي).

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (من النص الإنكليزي).

(٤٤) Yan Hao, "China's Vocational Education and Training: the Next Key Target of Educational Promotion", East Asian Institute Background Brief No. 516, p. 1.

(٤٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Learning for Jobs: OECD Reviews of Vocational Education and Training, Options for China" (2010), P.15.

(٤٦) Technical and Vocational Education and Training (TVET) in Vietnam, A Brief Overview: Internal Working Material of "Promotion of TVET in Vietnam", (2008).

مدى العقد الماضي. وفي سياق هذه العملية، أنشئ نظام اتحادي للتعليم التقني عن طريق القانون رقم ٨٩٢-١١ في عام ٢٠٠٨. ويوفر القانون إطاراً تنظيمياً لإنشاء المدارس التقنية ولعملها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ القانون رقم ٥١٣-١٢ لعام ٢٠١١ برنامجاً وطنياً للحصول على التعليم التقني وفرص العمل. وينظم البرنامج الدعم الاتحادي لتوسيع المدارس التقنية وإتاحة المنح الدراسية لطلاب المرحلة الثانوية والعمال، بمن فيهم المستفيدون من برامج التحويلات النقدية. والمدارس التقنية مدمجة في بقية النظام التعليمي، ويقدم فيها التعليم الثانوي إلى جانب التدريب للعاملين من مستويات تأهيل متنوعة. ومع التسليم بضرورة إيلاء الاعتبار لإتاحة الفرص الاقتصادية للطلاب، تتضمن وثيقة توجيهية لوضع سياسة متكاملة للتعليم التقني في البرازيل<sup>(٤٧)</sup> التأكيد على أهمية الحيلولة دون أن تكون الاستثمارات في مجال التعليم مدفوعة بمجرد المتطلبات الفورية للسوق. وتشير الوثيقة أيضاً إلى وجوب أن يجمع التعليم التقني بين تنمية المهارات الخاصة والأهداف التعليمية العامة، بطرق منها تعزيز العمليات الديمقراطية داخل المدارس.

٤٧ - وفي فرنسا، يهدف القانون رقم ٢٠٠٥-٣٨٠ بشأن التوجه العام والإطار البرنامجي لمستقبل التعليم المدرسي إلى الحد من الفوارق التعليمية عن طريق تحديد كفاءات أساسية موحدة وضمان توافر مسارات فردية أكثر تنوعاً لاكتساب الكفاءات، (أي عقد فردي للنجاح التعليمي - *contrat individuel de réussite éducative*). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أجريت إصلاحات للشهادة الفنية (*baccalauréat professionnel*)، وتم جعل الشهادة المهنية (*baccalauréat*) متوائمة مع الشهادات العامة والتكنولوجية. ويمكن إنجاز الدراسة اللازمة للامتحانات المهنية في إطار النظام المدرسي في المدارس الثانوية المهنية (*lycée professionnel*)، أو عن طريق برامج التلمذة المهنية.

٤٨ - وفي إيطاليا، يهدف القانون رقم ١٣٣ لعام ٢٠٠٨ إلى تحقيق الاستخدام الرشيد والفعال للأموال في التعليم والتدريب، بوصف ذلك جزءاً من إصلاح النظام التعليمي<sup>(٤٨)</sup>.

٤٩ - وفي ماليزيا، يقيم قانون تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٢<sup>(٤٩)</sup> شراكة بين القطاعين العام والخاص في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وأنشئ في عام ١٩٩٣ الصندوق الماليزي لتنمية الموارد البشرية، الذي يمول عن طريق ضرائب يدفعها أصحاب

(٤٧) Ministério da Educação, "Educação profissional técnica de nível médio integrada ao ensino médio - Documento Base", (Brazil, 2007).

(٤٨) منظمة العمل الدولية، المسح العام بشأن الصكوك المتعلقة بالعمالة (حنيف، ٢٠١٠)، الفقرة ١٢٠.

(٤٩) انظر: [www.mylabourlaw.net/reference/5-human-resources-development-act-1992.php](http://www.mylabourlaw.net/reference/5-human-resources-development-act-1992.php).

العمل، وذلك بهدف تعزيز دور القطاع الصناعي الخاص في توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بوصف ذلك عنصرا مكملا لجهود الدولة الرامية إلى زيادة مجموع القوة العاملة المدربة والماهرة في البلد. ويجب أن تنفق الموارد المقدمة عن طريق هذا الصندوق على تشجيع تطوير مهارات العاملين وتنميتها. واعتبر القانون عنصرا مفيدا في تشجيع زيادة التدريب المؤسسي في جميع الشركات، ولكن لدى الشركات المتوسطة الحجم على وجه الخصوص<sup>(٥٠)</sup>.

٥٠ - وتتجلى الأهمية الرئيسية للإطار القانوني الوطني للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أن البلدان التي لديها نظم عاملة بالفعل للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (مثل أستراليا، وألمانيا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وسويسرا، والصين، والنمسا) تمتلك أيضا أطرا وآليات قانونية وتنظيمية متقنة وفعالة، لتحفيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وتوجيههما نحو تنمية المهارات والتنمية البشرية.

## باء - سياسات وإصلاحات نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٥١ - يرد أيضا في السياسات والخطط الوطنية التي تستهدف إجراء إصلاحات للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، النص على ضرورة مواصلة تطوير القواعد والمعايير القائمة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، عن طريق التشريعات. وينبغي أن تأخذ هذه الإصلاحات في الاعتبار بعض العناصر الرئيسية من قبيل ما يلي: التعليم الثانوي المتعدد الأغراض الذي يتيح مناهج دراسية متنوعة ومبنية على المهارات تربط التعليم بعالم العمل؛ وتيسير سبل التنقل بين مسار التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ومسار التعليم العالي، وذلك من خلال جعل مؤسسات التعليم العالي تتيح شروطا مرنة للالتحاق بها وتقديم برامج لاكتساب درجات التخصص الفني؛ وتحسين جودة مواد التدريس وإجراء إصلاحات للمناهج الدراسية؛ والتوسع في إتاحة فرص التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني داخل النظام التعليمي أو في أماكن العمل أو في المجتمع المحلي بوجه عام. وينبغي بذل جهود خاصة لضمان جعل التعليم التقني والمهني الوطني يستهدف الوفاء بالمعايير الدولية.

٥٢ - وتجري حاليا، أو جرت بالفعل، إصلاحات لنظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في عدد من البلدان الأفريقية، حيث اعتمد بعضها سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (على سبيل المثال، بوركينا فاسو والسنغال

(٥٠) H. Tan, "Malaysia's Human Resource Development Fund: An Evaluation of Its Effects on Training and Productivity", (World Bank, 2005).

وغامبيا وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا)<sup>(٥١)</sup>. وأوصى الاتحاد الأفريقي بتشجيع دمج منهجيات التعلم غير النظامية وبرامج محو الأمية في البرامج الوطنية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني نظرا لوجود أعداد ضخمة من الشباب خارج إطار النظام المدرسي الرسمي<sup>(٥٢)</sup>.

٥٣ - وفي السنوات الأخيرة، استثمرت عدة بلدان أيضا في تنفيذ برامج لتنمية المهارات تهدف إلى المساهمة في تمكين الشباب وتزويدهم بالسبل المستدامة لاكتساب الرزق، التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة أعمال تجارية شخصية<sup>(٥٣)</sup>. فعلى سبيل المثال، وضعت الهند سياسة وطنية طموحة بشأن تنمية المهارات، تهدف إلى إعداد ٥٠٠ مليون من العمال المهرة بحلول عام ٢٠٢٢. وفي بلجيكا، يهدف مرفق التعليم المهني (الجماعة الفلمنكية) إلى تهيئة أفضل الفرص الممكنة للتأهيل والتنمية للأفراد في مجال التعليم المهني بوصف ذلك جزءا من عملية التعلم مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة. ومن جهة أخرى، أدرجت السنغال وسوازيلند وغانا، على سبيل المثال، المهارات المهنية الأساسية في مناهج المدارس الإعدادية سعيا إلى تعريف الشباب بالمهارات السابقة للعمال<sup>(٥٤)</sup>. وفي بولندا، أجريت إصلاحات لنظام التدريب المهني من أجل تحسين نوعية التدريب المهني وتكييف المعروض التعليمي مع احتياجات سوق العمل المتغيرة<sup>(٥٥)</sup>. وبالمثل، أجريت في تايلند عملية تحويل وتبسيط لنظام التعليم المهني أوجدت مسارات جديدة تؤدي إلى الالتحاق بالتعليم العالي<sup>(٥٦)</sup>.

٥٤ - وفي سياق إحداث تحول في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، هناك مجال ذو أهمية حاسمة، وبخاصة في المناطق التي تشهد هيمنة الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الوطني، هو المجال المتعلق بربط المهن والحرف بهذا القطاع.

(٥١) International Growth Centre, "Lessons for Developing Countries from Experience with Technical and Vocational Education and Training", Working Paper 11/1017 (2012), p. 29

(٥٢) Strategy to Revitalize Technical and Vocational Education and Training (TVET) in Africa, Meeting of the Bureau of the Conference of Ministers of Education of the African Union, (Addis Ababa), 2007

(٥٣) Report on the implementation of the technical vocational education and training, Fifth ordinary session of the Conference of ministers of education of the African Union, (Abuja, 2012), p. 8

(٥٤) Strategy to Revitalize Technical and Vocational Education and Training (TVET) in Africa, Meeting of the Bureau of the Conference of Ministers of Education of the African Union, (Addis Ababa, 2007)

(٥٥) الأنظمة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الصادرة عن وزير التعليم الوطني.

(٥٦) Regulations, Commission of Vocational Education, 2009, *Royal Gazette*, vol. 129, Chap. 56, (25 June 2012).

٥٥ - ومن المستصوب أيضا أن تبسط الحكومات الإطار المؤسسي العام للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بغية تحسين التنسيق للجهود الوطنية في هذا المجال، نظرا إلى أنه كثيرا ما توجد، في نطاق الحكومات، مسؤوليات مشتركة ومتداخلة فيما بين الإدارات والوكالات عن مختلف عناصر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

## ١ - تعزيز النصوص الاجتماعية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٥٦ - على غرار نظرة المجتمع إلى مهنة التدريس، كثيرا ما تتسم النظرة الاجتماعية إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بالسلبية، ولا سيما في البلدان النامية، وبدلا من أن يكون التعليم المهني خيارا مرموقا يُتطلع إليه، فإنه من أقل التخصصات رواجاً. ورفع مكانة هذا النوع من التعليم والتدريب إلى مرتبة أكثر احتراماً مهمة صعبة حقا. ومن أجل جعلهما أكثر جاذبية، يمكن وضع نظام للجوائز والحوافز في قطاع التعليم والتدريب في المجالين المهني والتقني لمكافحة الطلاب الأفضل أداءً، تشجيعاً للاحترافية المهنية والتميز. ويُطبق نظام من هذا القبيل في الصين، على سبيل المثال. ويمكن إيجاد حوافز للطلاب عن طريق تهيئة الفرص التي تتيح لهم استكمال دراستهم بالانتقال إلى التعليم العالي (على سبيل المثال، فئة الطلاب الأفضل أداءً التي تتراوح نسبتها من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من المجموع).

## ٢ - الأهداف الأساسية لمهمة إنجاز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٥٧ - إلى جانب التشديد على أهمية التعليم التقني في سياق مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، من المناسب دائما التأكيد على أن الأهداف الأساسية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني هي ذاتها، إلى حد كبير، الأهداف العامة للتعليم. ويُعبر عن تلك الأهداف في المادة ٣ من اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني: "ينبغي أن تفي برامج التعليم التقني والمهني بالمتطلبات التقنية للقطاعات المهنية المعنية، وأن تضمن أيضا توفير التعليم العام اللازم للنهوض بشخصية الفرد وثقافته، وأن تشمل - ضمن جملة أمور أخرى - على مفاهيم اجتماعية واقتصادية وبيئية ذات صلة بالمهنة المعنية".

٥٨ - وما مقولة المهاتما غاندي، التي مفادها أنه "لكي يكون الإنسان متعلما حقا، لا بد أن يكون لديه نهج موحد يشمل تدريب العقل على التفكير واليدين على اكتساب المهارات والقلب على حمل القيم الإنسانية والأخلاق"، سوى مثال جيد يوضح رسالة التعليم ومكانة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ضمن المنظومة العامة للتعليم. وينبغي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني أن يؤديا إلى إثراء مهارات الابتكار والإبداع، وتطوير أسلوب التفكير النقدي، وغرس أخلاقيات للعمل متوجهة بالحس

بالمسؤولية الاجتماعية. ومن ثم، ينبغي للجهود الرامية إلى إصلاح الاستراتيجيات الوطنية للتعليم والتدريب وترسيخها أن تهدف إلى "تنمية الأفراد بوصفهم مواطنين فاعلين، عن طريق مساعدتهم على اكتساب المعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية"<sup>(٥٧)</sup>.

## سادسا - نظم الجودة ونظم تقييم مؤهلات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٥٩ - تتركز الشواغل المنتشرة على نطاق واسع بشأن التعليم الجيد على انخفاض مستويات التحصيل التعليمي، بل وعلى مدى جدوى التعليم بالنسبة إلى العمالة المرجحة. وهذا يعجل من المهم تقييم مدى اكتساب الطالب للمعارف والمهارات والكفاءات في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وتنص توصية اليونسكو المعدلة بشأن التعليم التقني والمهني (٢٠٠١) على وجوب أن تعمل الدول الأعضاء، عن طريق تبادل الممارسات والأساليب الجيدة، على تطبيق ما يناسبها من المعايير والقواعد الملائمة الموصى بها على الصعيد الدولي فيما يتصل بنظم التقدير/التقييم؛ والمؤهلات والشهادات المهنية؛ والمعايير المتعلقة بالجوانب التقنية والمعدات.

٦٠ - وبالمثل، تنص توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٥، في الفقرة ١١ (١) منها، على أنه ينبغي، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وباستخدام إطار وطني للمؤهلات، "اعتماد تدابير لتشجيع وضع وتنفيذ وتمويل آلية شفافة لتقييم المهارات والاعتراف بها وإصدار الشهادات، بما في ذلك المعارف والتجارب المكتسبة سابقا، بصرف النظر عن البلد الذي اكتسبت فيه وعمما إن كانت مكتسبة على نحو رسمي أو غير رسمي".

٦١ - ومن شأن اعتماد نظم وطنية لتقييم إنجازات التحصيل التعليمي في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ووضع أطر وطنية للمؤهلات أن يوفر الاتساق في نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني عن طريق تحقيق تكافؤ المؤهلات عبر مختلف القطاعات النظامية وغير النظامية. وسعيا إلى إحداث تحول في هذا النوع من التعليم والتدريب، اعتمد بعض البلدان في أمريكا اللاتينية نهجا يعتمد على تقييم الكفاءات؛

(٥٧) منظمة العمل الدولية، المسح العام بشأن الصكوك المتعلقة بالعمالة (جنيف، ٢٠١٠)، الفقرة ١٢٥.

ومن ذلك، على سبيل المثال، مجلس توحيد الكفاءات والشهادات المهنية في المكسيك، والهيئة الوطنية للتدريب الصناعي في البرازيل، والهيئة الوطنية للتدريب في كولومبيا<sup>(٥٨)</sup>.

٦٢ - وبالمثل، تُتخذ في أفريقيا حالياً مبادرات لوضع أطر عمل وطنية للمؤهلات<sup>(٥٩)</sup>. ويوفر الإطار الوطني للمؤهلات في جنوب أفريقيا آلية لمنح المؤهلات على أساس تحقيق محصلات تعليمية محددة ومقررة حسب القطاع الصناعي. ويجيز هذا الإطار تراكم المحصلات التعليمية والاعتراف بالتحصيل التعليمي السابق، الأمر الذي يروج لثقافة التعلم مدى الحياة. وأصدرت غانا مؤخراً قانوناً برلمانياً يُنشأ بمقتضاه مجلس للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، يتولى المسؤولية الشاملة عن تنمية المهارات في ذلك البلد. وبالمثل، أنشأت موريشيوس لديها هيئة رسمية مختصة بالمؤهلات في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٦٣ - وينبغي، لدى صوغ الأطر الوطنية للمؤهلات، الحرص على ألا تقتصر تلك الأطر على الكفاءات التقنية في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، بل ينبغي أن تشمل أيضاً المهارات والقيم والمواقف الاجتماعية، وأن تكون مستلهمة من الأهداف الأساسية للحق في التعليم، الوارد ذكرها أعلاه.

٦٤ - وثمة أهمية كبيرة أيضاً لنظم المؤهلات التي تربط بين تنمية المهارات والتعلم المستمر مدى الحياة. والحاجة إلى نظم مرنة ومفتوحة للتعلم والمؤهلات في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ترتبط بالاعتراف بأن عملية التعلم تحدث في بيئات متعددة تتجاوز البيئة النظامية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وهناك أيضاً حاجة إلى جسر الهوة بين التنمية النظامية وغير النظامية/اللانظامية للمهارات التقنية والمهنية. وتمشيا مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٥، يمكن تحقيق ذلك عن طريق "وضع أطر وطنية للمؤهلات والاعتراف بالتحصيل التعليمي السابق، مع إيجاد آليات وإتاحة الفرص للاعتراف بعمليات التعلم التجريبية وإقرار قيمتها، فضلاً عن مكافأة وتحفيز جميع العاملين في سياق التعلم مدى الحياة"<sup>(٦٠)</sup>.

(٥٨) C. Jacinto (ed.)، "الاتجاهات الحديثة في مجال التعليم التقني في أمريكا اللاتينية"، معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي، (٢٠١٠).

(٥٩) على سبيل المثال، الأطر الوطنية للمؤهلات المهنية في نيجيريا، أو الإطار الوطني للمؤهلات المهنية في غامبيا.

(٦٠) استنتاجات رابطة تطوير التعليم في أفريقيا، اجتماع الثلاثية لعام ٢٠١٢. انظر <http://www.adeanet.org/triennale>.

٦٥ - وقد فتحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسارات جديدة للتعليم من بعد. ونتيجة لذلك، يجري أيضا توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في "بيئة تعلم افتراضية" عن طريق مبادرات التعليم والتدريب عبر الإنترنت والتعلم الإلكتروني والتدريب الإلكتروني. وتوجد مواقع ووسائط متعددة للتعليم توفر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وفي حين أن وسائط الإيصال يمكن أن تضاعف فرص الحصول على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، فإن أسلوب التعلم عن طريق الإنترنت يمكن أن يؤدي أيضا إلى إفقاد المعلمين للمهارات عن طريق تجزئة المهام وتقسيمها. وعلاوة على ذلك، يلجأ مقدمو المنتجات ذات النوعية المشكوك في قيمتها إلى استخدام أسلوب التعليم والتدريب عبر الإنترنت لمجرد خفض التكاليف عن طريق الإضرار بظروف عمل المعلمين، وبخاصة في حالة الخدمات التي تُقدم من الخارج"<sup>(٦١)</sup>. وهذه مسألة مستجدة تتطلب اهتماما جادا في إطار أعمال التطوير وإصلاح السياسات في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٦٦ - ويتمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق جودة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في كفاءة استخدام المعلمين المؤهلين واستبقائهم في هذا القطاع. وتنطبق الأحكام الواردة في توصية منظمة العمل الدولية/اليونسكو بشأن وضع المعلمين (١٩٦٦) على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وبخاصة الأحكام المتعلقة بالإعداد لممارسة هذه المهنة؛ والتعليم المستمر والعمالة والمسار المهني؛ وحقوق المعلمين ومسؤولياتهم؛ وشروط فعالية التدريس والتعلم؛ ومراتب المعلمين والضمان الاجتماعي لهم؛ والأجور وشروط الخدمة. وينبغي أن يمتلك المدربون والمعلمون المؤهلات اللازمة، بما فيها الدرجات العلمية المتقدمة والخبرة الفنية في المجالات المهنية ذات الصلة. وينبغي أن تتوفر لديهم أيضا المهارات التربوية، والحافز على ممارسة المهنة والالتزام تجاهها. ومن الضروري بصورة خاصة، في هذا الصدد، توافر آليات تكفل التدريب أثناء الخدمة للمعلمين/التربويين على صعيد القطاع أو المنشأة، والتدريب المستمر على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## سابعاً - الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٦٧ - أشار المقرر الخاص، في تقريره السابق إلى الجمعية العامة، إلى ندرة الاعتمادات المخصصة في الميزانيات للارتقاء بجودة التعليم، حيث تذهب الموارد المخصصة للتعليم كلها تقريبا إلى النفقات المتكررة، وأكد على ضرورة إحداث نقلة نوعية لتلبية متطلبات الجودة (A/66/269، الفقرة ٥٥). ودعا أيضا إلى توسيع قاعدة تمويل التعليم ذي النوعية الجيدة.

(٦١) المنظمة الدولية للتعليم، "تقرير فرقة العمل التابعة للمنظمة الدولية للتعليم والمعنية بالعمولة، والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والتعليم المهني" (٢٠٠٧).

وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لقطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني نظراً لأهميته في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وينبغي للدول أن تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن الاستثمار في هذا القطاع<sup>(٦٢)</sup>.

٦٨ - بيد أن عدم كفاية الموارد كثيراً ما يحول دون حدوث التقدم في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القطاع يتطلب عادة وجود بنية أساسية ومرافق متخصصة، الأمر الذي يفرض ضغوطاً إضافية على الموارد المحدودة أصلاً. وقد شهد المقرر الخاص هذا الأمر بنفسه أثناء زيارته القطرية لتونس والسنغال (A/HRC/17/29/Add.2، الفقرات من ٤٤ إلى ٥٠) وكازاخستان (A/HRC/20/21/Add.1، الفقرات من ٣٣ إلى ٣٨)، حيث بدأ النقص في الاعتمادات المخصصة في الميزانيات للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٦٩ - وفي معظم البلدان، يندرج قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني أكثر ما يندرج في إطار الوزارات المسؤولة عن التعليم أو العمل أو العلوم، وإن كانت بعض برامج التدريب المهني في مجالات محددة (مثل الزراعة والصحة والنقل) تخضع لإشراف وزارات تنفيذية أخرى. وينبغي أن يكون لجميع الوزارات والإدارات دور ومسؤولية في مضمار حشد الموارد اللازمة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٧٠ - ومن المهم التنويه، في هذا السياق، إلى أن قانون حقوق الإنسان يؤكد بوضوح ما على الدول من التزامات بشأن تمويل التعليم عن طريق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وقد دأب المقرر الخاص على التشديد على أن إعمال هذه الالتزامات يستلزم وجود صكوك قانونية وسياساتية متنوعة تكفل أن يكون أي استثمار في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني قابلاً للتنبؤ به ومستداماً.

٧١ - وفي مواجهة الركود، بل والتناقص في ميزانيات التعليم، يلزم البحث عن استراتيجيات بديلة للتمويل واعتماد نهج مبتكرة لتأمين رصد اعتمادات معززة في الميزانيات لقطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ومع الإقرار بأن الدول تضطلع بالالتزام الأساسي بتوفير هذا النوع من التعليم والتدريب، فإن من المهم أيضاً تعزيز الاستخدام المتزايد لمجموعة متنوعة من آليات التمويل وتنويع مصادر التمويل لقطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. فعلى سبيل المثال، يمكن تصور نظام للإسهام بالموارد من جانب قطاع الصناعة والقطاع الخاص (مثل فرض رسم نسبته ٢ أو ٣ في المائة) لصالح

(٦٢) انظر، على سبيل المثال: التوصية رقم ١٩٥ لمنظمة العمل الدولية بشأن تنمية الموارد البشرية (٢٠٠٤).

صندوق يُخصص لقطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل تعزيز الموارد القائمة للبرامج الوطنية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، ولا سيما لتوفير المعدات والمرافق التقنية. وقد ترغب الدول في النظر في أن تتقاسم أقصى مدى ممكن من التمويل لقطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني مع قطاع الصناعة والقطاع الخاص، مع توفير الحكومة للحوافز المناسبة تحقيقاً لهذه الغاية. ”وينبغي للحكومة والقطاع الخاص أن يدركا أن التعليم التقني والمهني استثمار وليس تكلفة، وأنه يدر فوائد جمة<sup>(٦٣)</sup>“.

## ثامنا - الشراكة بين القطاعين العام والخاص

٧٢ - بالرغم من أن المسؤولية الأساسية عن قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ملقاة على عاتق الدول، فإنه في ظل الاقتصاد السوقي الحديث، أصبحت إقامة شراكات جديدة بين الحكومات، وأصحاب العمل، والرابطات المهنية، والصناعة، والموظفين وممثلهم، والجمعيات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، أمراً ضرورياً لرسم السياسات والإنجاز في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم له. وفي هذا السياق، يتسم الإطار المعياري الذي أنشأته منظمة العمل الدولية بأهمية خاصة.

٧٣ - ويجب أن تستند كل شراكة من هذه الشراكات إلى مبادئ حقوق الإنسان<sup>(٦٤)</sup>، وبخاصة الإطار القانوني الدولي للحق في التعليم. وتحمل الدول المسؤولية العامة عن رصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنواع الشراكات مع الصناعة والقطاع الخاص وكفالة أعمال تلك الحقوق في نهاية المطاف. بيد أن حصيلة النتائج المستمدة من رصد تنفيذ صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة تبين أن ”إشراك المجتمعات المحلية في تصميم برامج التدريب، وكذلك في إدارة المؤسسات التدريبية ومراقبتها، أصبح عنصراً أساسياً في الإصلاحات التي تجريها الحكومات للمنظومات التعليمية“<sup>(٦٥)</sup>.

٧٤ - وفي سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ينبغي تشجيع الممارسات الجيدة، ويمكن أن يعود تبادل الخبرات المتوافرة بالنتفج المشترك في مجال تعزيز العمل على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، تطوّرت رابطة أوغندا للمؤسسات المهنية الخاصة، بدعم من ألمانيا أساساً، فأصبحت منظمة قوية في مجال تقديم الخدمات إلى أعضائها. وفي إثيوبيا، يسّر

(٦٣) توصية اليونسكو المعدلة بشأن التعليم التقني والمهني (٢٠٠١)، الفقرة ٩ (ج).

(٦٤) انظر على سبيل المثال، الوثيقة A/HRC/17/31، المرفق، الميدان ٨ و ١٣.

(٦٥) منظمة العمل الدولية، المسح العام بشأن الصكوك المتعلقة بالعمالة، (جنيف، ٢٠١٠)، الفقرة ١١٦.

القطاع الخاص توسيع نطاق برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، بدعم من السلطات الحكومية<sup>(٦٦)</sup>. وفي الهند، حققت جامعة سنتوريان للتكنولوجيا والإدارة (ولاية أوريسا) - وهي الجامعة الوحيدة التي استحدثتها الدولة في القطاع الخاص والتي تتميز بصلتها القوية بالقطاعات الصناعية من خلال برنامجها المتعلق بالمشاريع التجارية المراعية للاعتبارات الاجتماعية (برنامج غرام تارانغ) وتركيزها على المجتمعات المحلية - تفوقا في توفير المهارات للطلاب القادمين من المناطق الريفية<sup>(٦٧)</sup>.

## تاسعا - التعاون المؤسسي مع المنشآت

٧٥ - ينبغي إيلاء أكبر الاهتمام للتعاون المؤسسي بين مؤسسات ومنشآت التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، بالنظر إلى مواطن الضعف السائدة في هذا المجال، ولا سيما في البلدان النامية. فصوغ صلات مستدامة بين تلك المؤسسات والمنشآت أمر لا غنى عنه لجعل هذا القطاع للتعليم والتدريب يلي على نحو أفضل الطلب على المهارات ولتحسين قدرته على المساهمة في التنمية الصناعية. وتعدّ الخبرات الغنية المتاحة في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام التدريبي المزدوج للتلمذة المهنية (في المدارس وفي المنشآت على أساس إطار متفق عليه)، خبرات فائقة الأهمية بالنسبة للعالم النامي.

٧٦ - ويمكن إقامة التعاون المؤسسي بين الصناعة ومؤسسات ومنشآت التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، على أساس إطار متفق عليه يغطي مجالات من قبيل ما يلي: (أ) التشاور بصفة منتظمة مع المنشآت بشأن إدراج المهن الحرفية في دراسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وبشأن استيفاء متطلبات تلك المنشآت من المهارات؛ و (ب) التلمذة الإلزامية لمدة معيّنة للدارسين في المنشآت في إطار هذه الدراسات؛ و (ج) ربط الصناعة ومباشرى الأعمال الحرة بإدارة المدارس؛ و (د) مشاركة المنشآت والصناعة في تمويل مؤسسات/برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني؛ و (هـ) وضع برامج للتدريب في المنشآت للمعلمين والمدربين في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لتمكينهم من إثراء خبرتهم العملية؛ و (و) توفير حوافز (بما في ذلك الحوافز الضريبية) للمنشآت التي تسهم في تطوير هذا النوع من التعليم والتدريب.

(٦٦) "Implementation issues of diversified financing strategies for TVET", Deutsche, Gesellschaft Für Technische Zusammen- Arbeit (2007) pp. 17 and 18.

(٦٧) منحت المؤسسة الوطنية لتنمية المهارات في الهند الاعتراف لبرنامج "غرام تارانغ" بوصفه أفضل جهة لتوفير المهارات في عام ٢٠١٢.

## عاشرا - التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وخطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥

٧٧ - ترتبط خطة توفير التعليم للجميع، من واقع زخمها الرئيسي الموجه إلى تلبية احتياجات التعلّم الأساسية، ارتباطا وثيقا بتشجيع التعليم التقني والمهني. غير أن هذا التعليم لم يحظ باهتمام يتناسب وأهميته في تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع. وما فتئ المقرر الخاص يشجع على طرح الأفكار بشأن خطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على كفالة جودة التعليم؛ وينبغي أن يكون تعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني شاغلا محوريا في هذا المضمار. وهو يؤيد الرأي القائل بأن خطة التعليم المقبلة ينبغي أن تستفيد من التطورات الحادثة في العديد من البلدان وأن توطّدها، بما يؤدي إلى تحديث التشريعات الوطنية وكفالة استمرار التعليم الأساسي لمدة أطول، أي تسع سنوات، تشمل التعليم الثانوي العام. وينبغي أن تشمل هذه التطورات تحقيق جودة التعلم في إطار التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل مواجهة التحديات الجسام التي يطرحها اقتصاد يصطبغ بازدياد بطابع العولمة.

٧٨ - ولا يزال المقرر الخاص يدعو أيضا إلى ضرورة أن يحظى التعليم العالي بمكانة أعلى في خطة التنمية الدولية. ومن هذا المنطلق كذلك، يجب إيلاء اعتبار خاص للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في عملية تجديد الانخراط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إدراكا للزخم الذي يوفرّانه في مجال تسريع خطى التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما مساهمتهما في سياق استراتيجيات الحد من الفقر. وخلال عملية الاستعراض التي أجريت مؤخرا لعام ٢٠١٠، أقرت الدول بأن الاستثمار في التدريب المهني له أثر فعال في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. والتزمت الدول أيضا "بالتركيز بقدر أكبر على التحول من التعليم الابتدائي والالتحاق بالتعليم الثانوي والتدريب المهني والتعليم غير الرسمي والدخول إلى سوق العمل" (القرار ١/٦٥، الفقرة ٧١ (ط)).

## حادي عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - تنص الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بوضوح على أن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يشكلان جزءا من الحق في التعليم والحق في العمل. ونقل المعارف والمهارات والكفاءات من خلال التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بما يحقق تمكين المستفيدين منها من أداء أدوارهم في ميدان التنمية الاجتماعية بوصفهم مواطنين فاعلين، إنما هو مسؤولية جماعية تقع أساسا على عاتق الدول.

٨٠ - وقد بدأ ينشأ توافق في الآراء على أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، تؤكد المبادرات العديدة التي تتخذ في جميع مناطق العالم لإجراء إصلاحات لنظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، مع الاستجابة في الوقت ذاته لمتطلبات الجودة في ميدان التعليم. ومن ثم فإن هذه المبادرات تسيرها مجموعة متنوعة من متطلبات المهارة التي تستدعيها اقتصادات القرن الحادي والعشرين السريعة التغير.

٨١ - وفي هذا السياق، بدأ قطاع الصناعة والقطاع الخاص يبرزان باعتبارهما من الجهات المهمة صاحبة المصلحة في توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. بيد أنه من الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك، من منظور الحق في التعليم، تقع على عاتق الدول. فالدول ليست فحسب الجهة التي توفر هذا النوع من التعليم والتدريب، بل هي أيضا التي تضطلع بدور الترويج له فضلا عن دور حمايته وتيسيره. وتتسم مسؤوليتها بأهمية بالغة فيما يتعلق بتصميم نظام شامل وذو جودة عالية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يحترم حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التعليم.

## ألف - المبادئ

٨٢ - هناك عدد معين من المبادئ يمكن أن تسترشد به أعمال الدول في إنشاء نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وفي توسيع هذه النظم وتوطيدها.

### ١ - مبدأ العدالة الاجتماعية والإنصاف

٨٣ - إن مبدأ العدالة الاجتماعية، الذي يندرج في صلب الرسالة العالمية للأمم المتحدة لتعزيز التنمية وكرامة الإنسان، هو المبدأ الداعم لحقوق الإنسان أيضا. فالعدالة الاجتماعية والإنصاف لهما أهمية دائمة من حيث أنهما يشكلان الأساس اللازم لا لتوفير التعليم للجميع فحسب، بل أيضا للنهج القائمة على التدريب والتعليم في المجالين التقني والمهني بصدد استراتيجيات الحد من الفقر ولدورهما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وهما عنصران ثمينان في مجال سد الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء وتسخير التدريب والتعليم في المجالين التقني والمهني من أجل تحقيق الرفاه المشترك.

### ٢ - مبدأ الأخذ بالرؤية ذات التزعة الإنسانية إزاء التعليم بدلا من الرؤية النفعية البحتة

٨٤ - تتعرض رسالة التعليم ذات التزعة الإنسانية اليوم للإفساد. ومن هنا تتبع الأهمية البالغة لهذا المبدأ، لكي يكون نظام التعليم عموما والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني خصوصا، مدفوعا برؤية تعليمية إنسانية المنحى لا برؤية نفعية بحتة.

٣ - مبدأ المصلحة الاجتماعية في التعليم، والتعليم بوصفه منفعة عامة  
 ٨٥ - ينبغي أن يكون التعليم محورا لفكرة ومفاهيم المنافع العامة العالمية والمشاعات الفكرية التي تجري مناقشتها على نحو متزايد في المحافل الدولية. فالتعليم ينفع الفرد والمجتمع معا، وينبغي حماية حرمة بتجنب تحويله إلى سلعة موجهة إلى تحقيق المكاسب التجارية فقط. وينبغي صون التعليم باعتباره منفعة عامة لكي لا يصبح شيئا مجردا من المصلحة الاجتماعية.

٤ - مبدأ تكافؤ الفرص وتيسير الحصول على التعليم  
 ٨٦ - هذا مبدأ أساسي مكرّس في معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كلها تقريبا، ويتسم بأهمية قصوى في مواجهة استمرار أوجه التفاوت وتزايد انعدام المساواة في التعليم. وينبغي ألا يسمح نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بأي تمييز أو إقصاء، وينبغي أن تكون فرص التعلم متاحة للجميع على قدم المساواة.

٥ - مبدأ الحوار الاجتماعي وإقامة الشراكات والمشاركة  
 ٨٧ - يتسم هذا المبدأ بأهمية بالغة في تصميم وتفعيل نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة المتعددين. وهو مبدأ نابع من قانون حقوق الإنسان، وأيضا من صكوك منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ذات الصلة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

باء - التوصيات  
 ٨٨ - تمشيا مع المبادئ الواردة أعلاه، يود المقرر الخاص، وقد نظر على نحو مستفيض في نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور الحق في التعليم، أن يتقدم بالتوصيات المبينة أدناه.

١ - كفالة أن تكون أهداف التعليم العامة مشمولة في نظم التعليم التقني والمهني  
 ٨٩ - ينبغي أن تكفل الدول أن يكون نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني جزءا لا يتجزأ من التعليم الثانوي العام، لا أن يظل في مسار منفصل، على أن يقترن بمسارات تؤدي إلى متابعته في مرحلة التعليم العالي. وينبغي ألا يقتصر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على تلبية المتطلبات التقنية المحتملة للقطاعات المهنية، بل أن

يسهم أيضا في تنمية المهارات الاجتماعية والتفكير النقدي، وينبغي أن يكون متسقا مع الحق في التعليم، وفقا للمنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على النحو المبين في هذا التقرير.

## ٢ - صوغ أطر قانونية شاملة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٩٠ - ينبغي أن تعتمد الدول أطراً قانونية شاملة تتماشى مع القواعد والمعايير الدولية. وينبغي أن تحدّد هذه الأطر أدوارَ ومسؤوليات شتى الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، التي تشارك في توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، على أن تتضمن آليات للتشاور تكفل المشاركة المجدية من جانب جميع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم الهيئات المجتمعية والمحلية.

٩١ - ويمكن لهذه الأطر القانونية أن تهم بتشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عن طريق تطبيق سياسات وتقديم حوافز تشجع القطاع الخاص على التعاقد مع السلطات العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إقامة أواصر التعاون المؤسسي بين المدارس والصناعات والمنشآت المشاركة في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

## ٣ - تنظيم مقدمي خدمات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من القطاع الخاص

٩٢ - تمشيا مع توصية اليونسكو المعدلة بشأن التعليم التقني والمهني التي تنص، في المادة ١٧ (ج) منها، على أنه "ينبغي أن تحظى كافة برامج التعليم التقني والمهني، بما فيها البرامج التي تقدمها فئات خاصة، بموافقة السلطات العامة"، ينبغي أن تكفل الدولة تقيّد مقدمي خدمات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من القطاع الخاص، بالقواعد والمعايير الدولية والوطنية وبعدم تحويل منظومة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني إلى مشاريع تجارية بحتة. وينبغي تكريس اهتمام خاص لكفالة تعدّد مواقع التعلّم لتقديم برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في "بيئة تعلم افتراضية" تكون مستوفية لمعايير الجودة، وتخضع لرقابة مشدّدة من السلطات العامة، مع سن جزاءات لمعاقبة مرتكبي أي ممارسات تعسفية.

## ٤ - تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٩٣ - ينبغي أن تكفل الدول توافر الدعم المالي الكافي والمطرود للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وذلك إدراكاً لأهمية الاستثمار في هذا القطاع. وبغية إتاحة أكبر قدر من الموارد من مصادر متنوعة لقطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني،

ينبغي أن تعدّ الدول آليات مزودة بالحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات من جانب الصناعة والمنشآت والهيئات الإقليمية والمحلية. وينبغي أيضا تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٥ - تمكين النساء والفتيات من الانتفاع على قدم المساواة بفرص التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٩٤ - ينبغي أن تولي الدول اهتماما خاصا لتمكين النساء والفتيات فيما يتعلق بتوفير التعليم والتدريب لمن في المجالين التقني والمهني، وتشجيعهن أيضا على اختيار الميادين التعليمية والمهنية غير التقليدية. وينبغي أن تسعى السياسات الوطنية إلى القضاء على التمييزات والحوافز الجنسانية التي تحول دون تمتع المرأة بالتنمية المهنية.

٦ - إتاحة الفرص على نحو منصف للفئات المهمشة للحصول على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٩٥ - ينبغي أن تولي الدول اهتماما خاصا لإتاحة الفرص المتكافئة للفئات المهمشة والضعيفة للحصول على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، مُستهدفةً بوجه خاص الأقليات العرقية واللغوية وذوي الإعاقة والمهاجرين، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وما لم يؤخذ بنُهج منصفة في توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، فإنهما يمكن أن يؤديا إلى تفاقم أوجه التفاوتات والحرمان السائدة، والانتقاص بذلك من الحق في التعليم للجميع. وينبغي أن يكون تعزيز العدالة وإشراك الجميع عن طريق اتخاذ تدابير إيجابية عاملا رئيسيا في توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٧ - كفالة الجودة في توفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٩٦ - ينبغي أن تكفل الدول مستوى رفيعا من الجودة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وأن تعتمد القواعد والمعايير اللازمة لتوافر الجودة، إلى جانب وضع إطار وطني للمؤهلات، ونظم لتقييم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، تسري سريانا موحدا في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تضع الدول أيضا سياسات فعالة ترمي إلى تحسين جودة أنشطة التدريس والتعلم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لصوغ السياسات والأطر اللازمة لجعل موظفي التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يتمتعون بالاقتدار المهني وتحسين مكانتهم وظروف عملهم وآفاق تطوّرهم الوظيفي، مع إيلاء اهتمام خاص للمدرّبين في المدارس المهنية الثانوية.

- ٨ - تطبيق آليات لرصد وتقييم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
- ٩٧ - ينبغي أن تطبق الدول آليات الرصد والتقييم اللازمة لتقدير أداء وجودة خدمات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، المقدمة من الكيانات العامة والخاصة. ووفقاً للموصى به في توافق آراء شنغهاي، ينبغي أن تقوم اليونسكو، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية الأخرى "باستكشاف إمكانية إنشاء فرقة عمل دولية تتولى إعداد مبادئ توجيهية دولية بشأن ضمان الجودة فيما يخص الاعتراف بالمؤهلات، بناء على نتائج التحصيل التعليمي، وتحديد مجموعة مستويات مرجعية عالمية، تيسيراً للمقارنة الدولية للمؤهلات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتيسيراً للاعتراف بها دولياً".
- ٩٨ - وينبغي أن تقدم الدول الدعم إلى منظمات المجتمع المدني في الاضطلاع بدورها في تشجيع ورصد مبادرات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.
- ٩ - ترسيخ أو اصر التعاون التقني الدولي لتعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني
- ٩٩ - إن التعاون الدولي، الذي كرّسه قانون حقوق الإنسان وتواتر التأكيد عليه في الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، له أهمية خاصة فيما يتعلق بدعم البلدان ذات القدرات الضعيفة في هذا النوع من التعليم والتدريب. وينبغي تشجيع الهيئات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، على مواصلة عملها في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم خدمات الدعم. وبالتعاون مع الشركاء الإثنيين، ينبغي أن تقدم هذه الهيئات المساعدة التقنية إلى الحكومات فيما تبذله من جهود لتطوير نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.
- ١٠ - تحريك النقاش العام بشأن تحسين التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ونشر الأمثلة العملية
- ١٠٠ - ينبغي تحريك النقاش العام بشأن المسائل البالغة الأهمية في سياق التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والحق في التعليم. وينبغي أن تدعم الجامعات والمراكز التعليمية الأبحاث المتعلقة بتحسين نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وينبغي التعريف على نطاق واسع بالتجارب العملية في تعزيز ذلك النظام.

١١ - تعزيز مكانة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وتحسين صورتهمما العامة

١٠١ - لا بد من إحداث تحول في مكانة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وفي التصورات الاجتماعية التي تربط هذا النوع من التعليم بالطلاب ذوي المستوى المنخفض من حيث الإنجاز الدراسي. وينبغي أن تدعم السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني الحملات الرامية إلى زيادة جاذبية هذا القطاع التعليمي الاستراتيجي.